تقديم(*)

تقرير جودت باشا وأهميته:

أحمد جودت باشا[1]، فقيه، ومؤرخ، ورجل دولة مسلم، عاصر مرحلة مهمة من مراحل التاريخ، وهى القرن التاسع عشر الميلادى الذى يمثل نقطة التحول فى التاريخ والفكر الإسلامى، كما يمثل بداية الهجمة الفكرية الوافدة من الغرب، والتى تبلورت فى دخول العلمانية إلى العالم الإسلامى الممثل فى الدولة العثمانية آنئذ.

لقد عاصر جودت باشا خمسة من السلاطين العثمانيين، وعاصر أيضا التحول القانونى للدولة العثمانية نحو العلمانية، ومولد أول دستور وضعى فى الدولة، وتكوين أول برلمان منتخب، وتقلص دور العلماء، وتمكن رجال الإدارة، وسيطرة الثقافة الأوروبية خاصة الفرنسية بفلسفتها المادية الوضعية، وكلّها مقدمات أدت إلى انهيار الدولة العثمانية.

تولى السلطان " عبد الحميد الثانى " (١٨٧٦: ١٩٠٩م) عرش الدولة العثمانية بعد خلع سلطانين متعاقبين خلال أشهر قليلة، وكان لبعض ضباط الجيش، ورجال الدولة، دور فى العمليتين، كما كانت الدولة مثقلة بالديون، وكان السلطان "عبد الحميد" آنذاك يريد أن يعرف المزيد عن الحقائق المتصلة بالوضع المالى، والحربى، ورجال الدولة العثمانية. ولهذا أصدر أمرا شفويا بتكليف "جودت باشا " بكتابة هذا التقرير.

(*) يطيب لى أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمد فوزى بقسم اللغات الشرقية بكلية الآداب جامعة عين شمس لمراجعته طباعة هذا الكتاب.

(1) (١٢٣٨: ١٢١٢هـ/ ١٨٢٢: ١٨٩٥م)

وهذا التقرير معروف باسم " معروضات " وفيه يعرض جودت باشا موجزا للأحداث السياسية والتاريخية التى وقعت فى الدولة العثمانية منذ إعلان التنظيمات ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، حتى جلوس السلطان عبد الحميد الثانى على عرش السلطنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م.

والتقرير يقدم لنا تأصيلا ـ نحن فى حاجة إليه ـ للمشكلات التى تعرضت لها الدولة العثمانية فى زمن السلطان عبد الحميد الثانى، وتحليلا للأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة، وأثر تخلى النخبة المثقفة فى الدولة العثمانية ـ متمثلة فى بعض رجال الإدارة والجيش والسياسة ـ عن ثقافتها الأصيلة، واندفاعها نحو التغريب بدعوى اللحاق بالغرب، بزعم إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية وتحديث بنيتها السياسية.

ويكتسب هذا التقرير أهميته من عدة جوانب هى، العصر الذى كتب فيه، والسلطان ـ عبد الحميد الثانى ـ الذى قدم إليه التقرير، وأحمد جودت باشا كاتب التقرير.

والتقرير يركز بالدرجة الأولى على شرح الوضع الداخلى للدولة العثمانية فى الفترة من ١٨٣٩م، إلى جلوس السلطان عبد الحميد الثانى ١٨٧٦م. وهذه المرحلة مهمة؛ ليس بالنسبة للدولة العثمانية فحسب، بل بالنسبة للعالم الإسلامى بشكل عام. فالتقرير يصور حالة الدولة العثمانية، ومن ثم مثقفى وساسة العالم الإسلامى عند بدء مرحلة تغيير الهوية التى فرضتها مرحلة التنظيمات العثمانية التى توصف بأنها بداية علمنة العالم الإسلامى، وتصور موقف الساسة العثمانيين على اختلاف اتجاهات منها، وذلك الازدواج الفكرى والثقافى الذى غشى العالم الإسلامى وما زال يعانى منه إلى الآن.

فى إطار هذه الفكرة المبدئية، نستطيع أن نتفهم محاولات الإصلاح التى اجتازتها الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر، حتى الحرب العالمية الأولى، لإقرار الأوضاع فى البلقان، والقفقاس على وجه الخصوص، وهى المناطق التى ضمت

الأرمن، والأكراد، والغالبية السلافية غير المسلمة فى الدولة العثمانية، وكانت على صلة سياسية ومذهبية بروسيا والنمسا، ولهما أطماعهما فى هذه الدولة.

كما يوضح التقرير سياسة الدول الكبرى آنذاك وهى روسيا، وإنجلترا، وفرنسا تجاه الدولة العثمانية، والمداخل القانونية التى استغلتها هذه الدول لتفكيك الدولة العثمانية من الداخل بدعوى الاستمرار فى حماية رعايا الدولة من غير المسلمين، الذين يتعرضون ـ على حد قولهم ـ للظلم، وعدم المساواة، على حين فند هذا التقرير حجة الدول الأوربية، مستغلة فى هذا نفر من رجال الدولة، خانوا دولتهم، وكانوا أداة أوروبا فى تحطيم آخر دول الإسلام الكبرى. فيؤكد "التقرير" أن السفارة الإنجليزية كان لها نفوذها فى الدولة العثمانية، أثناء صدارة " رشيد باشا "، وأن السفير الإنجليزى كان يؤخذ رأيه فى أدق أمور الدولة. ومن أهم ما يبرزه "التقرير" هو تلك العلاقة بين رجال الدولة وبين السفارات الأجنبية، فتبين أن رجال الحكم العثمانيين قد وقعوا تحت سيطرة السفارات الأوربية، ومن ثم صار حرصهم على تحقيق رغبات هذه السفارات، أشد من حرصهم على مصلحة دولتهم، كذلك سعيهم للاستفادة الشخصية من الاتفاقيات التى تعقدها الدولة العثمانية فى وقت كانت تعانى فيه من أزمة مالية طاحنة.

ويرصد التقرير مظاهر تغير المجتمع الإسلامى فى القرن التاسع عشر وهو فى طريقه إلى التغريب، حيث بدأت العادات الأوربية، تحل محل العادات الإسلامية، سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى الدولة بوجه عام. وبداية احتفال الدولة العثمانية ببعض الأعياد التى يحتفل بها فى الغرب وفق الأصول التى تتبعها تلك الدول، وكان هذا غريبًا على المجتمع العثمانى.

ويؤرخ التقرير لعلاقة الدول الأوربية بالدولة العثمانية، عندما كانت تلك الدول تتحين الفرصة للقضاء عليها، ويبين أن إنجلترا رغم مساعدتها الظاهرية، إلا أنها كانت تعمل على إضعاف قوة الدولة العثمانية، عن طريق مساعدة اليونانيين، لإنشاء دولة قوية مجاورة للدولة العثمانية. وكانت إنجلترا تكن حقدا لهذه الدولة وللمسلمين. كما كان للسفارة الإنجليزية نفوذها فى الدولة العثمانية بوصفها القوى العظمى آنذاك، فكان يؤخذ رأى السفير الإنجليزى فى أدق الأمور، مثل تغيير

قانون وراثة العرش العثمانى، وكانت إنجلترا تملى شروطها على الدولة العثمانية فى بعض شئونها الداخلية.

ويبين "التقرير" أيضا أثر حرب القرم على علاقة روسيا بالدولة العثمانية، فبعد الحرب أصبحت روسيا تسعى للثأر، ودفعت بسفيرها فى إستانبول ليقنع الصدر الأعظم العثمانى "محمود نديم باشا" بتخفيض الأسهم التى تضمن الديون الأوروبية إلى النصف، لتخلق من هذا سببا لإفساد العلاقة بين الدولة العثمانية ودول أوربا، وبعد ذلك تسعى لإعلان الحرب على الدولة العثمانية. وكانت روسيا تطلب من الدول الأوربية أن تتهيأ لاقتسام الدولة العلية التى أوشكت على الانهيار. كما أن "التقرير" شاهد على حركة هجرة الأتراك من مناطق القفقاس إلى الدولة العثمانية.

أما فرنسا فقد كانت منذ القرن التاسع عشر تتبنى موقف الأرمن الثوريين ضد الدولة العثمانية، وتشجعهم على تكوين إمارة مستقلة لهم فيها، وتتولى أمر حمايتهم، ويكشف النص مقدمات محاولة الأرمن الاستيلاء على مناطق فى شرق الأناضول لم يكونوا يمثلون فيها الأغلبية، ليقيموا عليها كيانا قوميا لهم، على حساب الدولة العثمانية.

ونتبين من هذا التقرير أن الدول الأوربية كانت بتدخلها فى شئون الدولة العثمانية، تتسبب فى زيادة الخلافات بين رعاياها من المسلمين وغير المسلمين، وتضفى على هذه الخلافات طابع النزاع الدينى بين المسلمين والنصارى.

ويؤكد "التقرير" اهتمام العثمانيين بشئون الكنيسة وشئون الأقليات الدينية، وأن تدخل الدول الأوربية أفسد العلاقة بين الدولة العثمانية ورعاياها من غير المسلمين.

كما يوضح "التقرير" بشكل مفصل جهود الدولة العثمانية التى بذلتها من أجل استقرار الأوضاع الإدارية فى شرق الأناضول، والجبل الأسود لقطع الطريق أمام التدخلات الروسية فى تلك المناطق لإزعاج الدولة العثمانية.

وقد ظل هذا التقرير مخطوطا محفوظا لدى السلطان " عبد الحميد الثانى"، إلى أن خلعه ضباط الاتحاد والترقى من السلطنة سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م ليسيروا بالدولة العثمانية والمنطقة العربية كلها نحو الهاوية.

إن تقرير "أحمد جودت باشا"، يلقى أضواءً مهمة على اتجاهات الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، والعالم الإسلامى، واختراقها النخبة العثمانية، والعقل المسلم، ورجال الإدارة فى الدولة العثمانية، وهى حقائق تفيد ولا شك فى دراسة التاريخ العثمانى نفسه، كما أنها تفيد المؤرخين والمهتمين بدراسة تطور الفكر العثمانى وتياراته الجديدة المصاحبة للتنظيمات، مما يقدم لنا مادة مهمة تصل درجة أهميتها إلى فهم التيارات السياسية والفكرية ليس فى الدولة العثمانية ومن ثم تركيا فحسب، بل المنطقة العربية بأكملها منذ التنظيمات وحتى اليوم.

ولما كانت الموضوعات التى يتضمنها هذا التقرير متداخلة فيما بينها، إذ تضمنت أحوال مركز الدولة فى العاصمة إستانبول وما جرى فيها من تحولات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أحوال الولايات وذلك بشكل متداخل، فقد رأينا فى هذا الكتاب فصل الموضوعات إلى قسمين: القسم الأول: عن أحوال مركز الدولة العثمانية، والقسم الثانى: عن أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول، وذلك بهدف مساعدة القارئ فى فهم حقيقة التحولات التى شهدتها الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر سواء فى مركز الدولة، أو فى الولايات العثمانية.

وعلى الله قصد السبيل؛

ماجدة مخلوف
أستاذ الدراسات التركية
ورئيس قسم اللغات
الشرقية، وآدابها كلية
الآداب ـ جامعة عين شمس
٣١/ ١/ ٢٠٠٧